المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

11/01/2016

الناطق الرسمي باسم الحكومة: أحداث الخميس الماضي «مؤسفة وغير مقبولة»

# إشكالية الإرث وتعنيف الأساتذة يهيمنان على ندوة ذكرى بوعبيد

الرباط
الشرقي لحرش

4/1875

بمناسبة الذكرى الـ 24 لوفاة الزعيم الاتحادي عبد الرحيم بوعبيد، نظمت مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد لقاء حضره عدد من المثقفين والسياسيين والحقوقيين من تيارات مختلفة، عرف جدلا حول عدة مواضيع تتعلق بالعنف ضد الأساتذة، والإرث، وحصيلة الحكومة.. وغيرها من المواضيع.

مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، وصف أحداث تعنيف الأساتذة، التي حدثت يوم الخميس الماضي، بانها «مؤسفة وغير مقبولة».

وأضاف الوزير أن الحق في التظاهر «مكفول ومتاح، لكن التظاهر يحتاج إلى تصريح أيضا»، مشيرا إلى أن «التجاوزات تحتاج إلى بحث وتدقيق، ولا يمكن لأحد أن يتهرب من مسؤوليته»، بقول وزير الاتصال.

من جهته، تحدث توفيق بوعشرين، مدير يومية "أخبار اليوم" عن أداء الحكومة، وقال إنها حققت «بعض الإصلاحات، لكن ليست هناك ضمانات أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى الانتقال الديمقراطي».

واعتبر بوعشرين أن الحكومة حققت تقدما في بعض الأشياء وتأخرا في أشياء أخرى، مثلا «اتخذت قرارات مهمة في ما يخص إصلاح صندوق المقاصة، وإصلاح صناديق التقاعد، علاوة على بعض الإجراءات الاجتماعية، كالزيادة في المنحة وغيرها.»، في مقابل ذلك، «هناك تراجعات على مستوى تنزيل الدستور»، معتبرا أن «الدستور لا يتم تاويله الآن تاويلا عاديا». وسجل المتحدث تراجعا كبيرا على مستوى القضاء، الذي قال إنه «أصبح أسوأ مما كان عليه قبل أربع سنوات»، معتبرا أن النص القانوني لا يغير إلا 10 في المائة من واقع المنظومة القضائية، محذرا من التراجع على كل المكتسبات.

الخلفي، وزير الاتصال، عقب قائلا إن الضمانة «لكي تؤدي إصلاحات الحكومة إلى انتقال ديمقراطي، متوقف على القوانين والمؤسسات ويقظة المجتمع»، مبرزا أن عددا من الإصلاحات التي قام بها شخصيا تحققت بفضل يقظة المجتمع.

من جهة أخرى، اتهم إلياس العماري، القيادي في حزب الأصالة والمعاصرة، الحكومة بـ«التهرب» من مسؤولية تعنيف الأساتذة المتدربين، مؤكدا أن الأمور واضحة جدا، «اللي ضربو الناس هما البوليس، تابعين لوزير الداخلية، الذي بدوره تابع للحكومة، ونبينا عليه السلام، واش هاد البوليس تابعين لشي دولة أخرى؟»، يتساءل العماري.

وبخصوص حصيلة حكومة بنكيران، أوضح العماري أن هناك أمورا إيجابية حققتها، وأخرى لم تتوفق فيها، ربما لأن الانتظارات كانت أكبر من الواقع، أو لأن الذين وضعوا البرنامج لم يكونوا يعلمون بالإكراهات، مبرزا أن الحكومة لا تتحمل المسؤولية لوحدها. وردا على الاتهامات التي توجه إليه بـ«التحكم» في بعض الأحزاب، قال إلياس العماري «لو كانت عندي هاد القوة كاملة كن قويت راسي هو الأول»، مضيفا أن المقصود بهذا الكلام هو هذه الأحزاب التي يحاول البعض أن يظهرها قزمية. وحذر من الذهاب نحو الثنائية الحزبية، التي لا تعني شيئا بحسبه سوى التقابل بين معسكري الخير والشر، وهو ما سيؤدي إلى نتائج كارثية، على حد تعبيره.

إلى ذلك، عبر اغلب المتدخلين في اللقاء ذاته عن إدانتهم الشديدة للتدخل العنيف في حق الأساتذة المتدربين. وقالت أمينة بوعياش، إن التدخل الأمني ضد الأساتذة المتدربين مدان، وهو من أكبر ماسي أوضاع حقوق الإنسان في هذه السنة. من جهته، كشف صلاح الوديع، رئيس حركة ضمير، عن عريضة بمبادرة من الحركة لاستنكار ما وقع في يوم الخميس الماضي، معتبرا ما وقع ردة حقوقية بكل المقاييس.

من جهة أخرى، تجنب إسلاميون حضروا الندوة الرد على أستاذ علم الاجتماع عبد الصمد الديالمي، الذي دافع عن الممارسة الجنسية خارج الزواج وعن المساواة في الإرث. عمر إحرشان، القيادي في جماعة العدل والإحسان، وعبد الرحيم الشيخي، رئيس حركة التوحيد والإصلاح، فضلا عدم الرد على الديالمي وتجاهلا كلمته، مما حال دون حدوث مشاحنات في اللقاء.

## مواجهة بين الخلفي واليزمي حول الإرث

إدريس اليزمي

مصطفى الخلفي

اندلعت مواجهة بين وزير الاتصال مصطفى الخلفي ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، بسبب موضوع المساواة في الإرث. فخلال نقاش حول التحولات القيمية بالمغرب، دافع اليزمي عن توصية المجلس بخصوص المساواة في الإرث، الأمر الذي اعترض عليه مصطفى الخلفي، الذي أعتبر أن «المجلس الوطني مؤسسة وطنية ولا يجب أن تتبنى رأي تيار معين، بل يجب أن تعبر عن مختلف أطياف الشعب المغربي»، فرد عليه اليزمي بأن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة دستورية ولا يمكن الحجر عليها من طرف الحكومة»، وأن «المجلس الوطني مؤسسة دستورية بغى الخلفي ولا كره»، على حد تعبيره.

الخلفي قال إنه ليس ضد أن يطرح المجلس الوطني لحقوق الإنسان قضية المساواة في الإرث، لكنه ضد إصدار توصية دون أي تشاور مع فئات المجتمع وممثليه، مبرزا أن «آراء باقي الفاعلين تبقى خاصة بهم، لكن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يجب أن يعبر عن آراء جميع المقاربة».

الخلفي أوضح أن الذين يتجادلون عن المساواة في الإرث «لا يتناولون الموضوع في شموليته»، مبرزا أن حالات الإرث محددة في 34 حالة ترث فيها المرأة بنسب مختلفة، حيث هناك 10 حالات ترث فيها المرأة مثل الرجل، و10 حالات أخرى ترث أكثر منه، و10 حالات ترث مثله، وتبقى 4 حالات فقط هي التي يكون فيها للذكر مثل حظ الأنثيين.

# فعاليات سياسية وحقوقية تقيم أربع سنوات من العمل الحكومي

2/5785

سلا: ع.ع

تفاوتت الآراء في محور مناقشة حصيلة عمل الحكومة لسنة 2015، وذلك في لقاء خاص نظمته مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد بسلا يوم الجمعة الماضي بمناسبة الذكرى الـ24 لرحيله.

فقد أكد إلياس العماري أن «هناك حصيلات وليس حصيلة معينة»، فللحكومة حصيلتها، وللمعارضة حصيلتها، وللمعارضة غير البرلمانية حصيلتها، وللمقاطعين، وللمجتمع..كل له حصيلته مسجلا «أن للحكومة ما هو إيجابي وما لم تتوفق فيه، خصوصا التأخر على المستوى التشريعي»، معتبرا أن سنة 2016 هي سنة تقديم الحصيلة، أما محمد كرين فقد اعتبر أن «كل ما قامت به الحكومة هو علاجات تقنية لاختلالات قائمة، وأن الحكومة أنجزت مهمتها في السنة والنصف الأولى من عمرها -في إشارة لسياق الربيع العربي».

في حين اعتبر كريم غلاب أن بروز الجهات يشكل أهم حدث سياسي، لكن القانون المنظم للجهوية تميز بثلاث نقط ضعف، أولها عدم احترام الحكامة الترابية فيما يخص التدبير الحر، عدم تحديد اختصاصات الجهات، ونقلها.

عمر أحرشان -الدائرة السياسية للعدل والإحسان- «سجل ارتفاع العزوف عن العمل السياسي لعدم جاذبية عمل الأحزاب، وأن المقارنة فيما يخص المسار الديمقراطي وجب أن تكون مع البلدان المتقدمة»، معتبرا أن هناك تفاوتا كبيرا بين المجتمع والدولة، وأن دستور 2011 لم يستجب لتطلعات ومطالب القوى الحية بالبلاد، أما محمد اليزمي الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أكد أن «دور المجلس ليس التعليق على القضايا اليومية ..وأننا قمنا بتشخيص واقع التظاهر -تقرير بـ30صفحة- والتصنيف القانوني الذي يؤطر هذا المجال ومدى احترام الطرق القانونية في ممارسة حق التظاهر، حيث سجلنا أن نمو التظاهر ظاهرة صحية».

الحقوقية فوزية العسولي اعتبرت أن انفراد الحكومة بكل شيء وأنها وحدها من تمتلك الحقيقة، ينجم عنه جو غير سليم يؤثر على الثقة في المستقبل، وأن الإصلاح والنضال من أجله سيرورة بدأت منذ عشرات السنوات وليس حكرا على هذه الحكومة، مسجلة أهمية الحوار والتشاور في اتخاذ القرارات الهامة وهو ما لا تنتبه له هذه المؤسسة الدستورية كثيرا.

من جانبه دافع مصطفى الخلفي -وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة- عن حصيلة هذه الأخيرة مسجلا أن هناك قوانين تحدد الحق في التظاهر، وتدخل السلطة بأتي في حالات معينة، وأن أي تجاوز يقع يستوجب إجراء تحقيق، وقال إن هناك دينامية جديدة حصلت مع انطلاق الجيل الثاني من الإصلاحات مع دستور 2011.

في المحور الثاني المتعلق بالقضايا التي أثارت جدلا داخل المجتمع، كالإجهاض والمساواة في الإرث، وحرية التعبير والصحافة، وظاهرة التطرف الديني، تباينت مختلف الآراء بشكل جلي. فالسوسيولوجي عبد الصمد الديالمي، سجل أن القيم السائدة باتريركية أبيسية، مضادة للحرية وهذا ما يجب الخروج منه، وطالب بضرورة «اعتبار النص الديني متشابها والاجتهاد فيه دون قيود» عند تناول قضايا مثل الإرث والإجهاض، والعلاقات الجنسية الرضائية، أما ما أحمد الخمليشي، مدير دار الحديث الحسنية فأكد على ضرورة تبني فضيلة الحوار الرصين، الهادئ والمثمر بين كافة الأطراف لبحث موضوع معقد كالإرث.. حيث يستحيل بلوغ حلول يقبلها الجميع.

ممثل حركة الإصلاح والتوحيد، عبد الرحيم الشيخي شدد على أهمية الحوار بين مختلف قوى المجتمع، وعدم التعميم والتنميط بخصوص الحركات الإسلامية، واعتبر أن حركته نجحت في التمرين الديمقراطي، حيث تتبوأ المرأة مواقع مهمة، وأن حرية التصرف في الجسد بالنسبة لنا من مرجعيتنا الدينية تلزمنا بتقييدها بشروط أمر بها الله.. وأن الاختلاف في قضايا خلافية حادة بين -الحداثي والمحافظ- يتطلب الإعلاء من فضيلة الحوار والنقاش، في حين سجل الناشط الجمعوي أحمد عصيد أن مشكلتنا هي التردد في حسم الدولة لاختياراتها الكبرى، وهو ما يطرح على المغرب وخصوصا المجتمع المدني المزيد من الوضوح في تفكيره الإستراتيجي، والحسم فيما يتعلق بثنائية الكوني والخصوصي، والتركيز أكثر على ملاءمة التربية مع قيم العصر.

Conseil national des droits de l'Homme

المنعطف 5
الإثنين - الثلاثاء 11 - 12 يناير 2016 ■ العدد: 5196

قضية ورأي

# مشروع قانون هيئة المناصفة و مكافحة التمييز.. لتقزيم دور الهيئة و حد من صلاحياتها

أثارت مناقشة مشروع قانون هيئة المناصفة و مكافحة التمييز بلجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب رد فعل قوي لدى الحركة النسائية .

اعتبرت جمعيات نسائية أن مشروع القانون رقم المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز جعل من الهيئة مجرد مجلس استشاري، في تناف مع الدستور الذي ينص على هيئة ذات سلطة مستقلة يتحدد دورها في حماية الحقوق والحريات والنهوض بها.

و أشارت إلى أن الدستور حدد ثلاث هيئات أساسية تشمل هيئات الحكامة الجيدة، وهيئات النهوض بالتنمية المستدامة، وهيئات الحماية والنهوض بحقوق الإنسان، مدرجا هيئة المناصفة ضمن هذه الأخيرة، متسائلة عن سبب عرض المشروع أمام لجنة القطاعات الاجتماعية عوض لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان رغم أن الهيئة ذات طبيعة حقوقية.

وأضافت أن الصفة التي تتمتع بها الهيئة تجعل منها سلطة دستورية مستقلة، لها اختصاصات حمائية لمكافحة التمييز، وتتوفر فيها جميع آليات الاشتغال الذاتي ضمن هذه الاختصاصات، مسجلة أن المشروع " جاء مفتقرا

■ بشرى عطوشي

يبدو بان حكومة بنكيران تنهج الاسلوب ذاته في ما تعتبره مقاربة تشاركية في إعداد المشاريع و تنزيلها ، حيث انتهج و بعد مرور اربع سنوات من ولايتها انها لا تنهج إلا مقاربتها الانفرادية في كل المشاريع و القوانين المنزلة.

و قد عانت الحركة النسائية مؤخرا على الخاوية عند اعتمادها في إعداد مشروع هيئة المناصفة و مكافحة التمييز على المذكرات و الدراسات التي اعدتها مؤسسات و جمعيات نسائية و حقوقية في هذا الشان.

وتساءلت الهيئات المنطقة في التحالفات والشبكات والجمعيات النسائية والحقوقية والامازيغية والتنموية الديمقراطية ما إذا كانت هناك نية مبيتة في تعييب بعض المجالس الدستورية في تاليف هيئة المناصفة ، مؤكدة أن مقترات المجتمع المدني لم تاخذ بعين الاعتبار في هذا المشروع الذي يختزل الهيئة في 20 نصا فقط عن 40، التي اقترحتها جمعيات المجتمع المدني.

وتقرت هذه الهيئات الحقوقية والتنموية انها تتابع النقاش الواسع حول مشروع هذا القانون من منطلق استمرارها في الانخراط الجدي في دينامية احداث هذه الهيئة منذ إصدار دستور 2011 إلا انها استنكرت، بعد اطلاعها على المسودة الاولى والمشروع الحالي ومتابعاتها لمختلف مراحله، لمسطة الوزارة الوصية ومحاولاتها التاثير على النقاشات وتوجيهها في اتجاه إبقاء على مشروع القانون، دون تجاوب مع مطالب الحركة النسائية الديمقراطية، باعتبارها جزءا من مجتمع مدني حظيت ادواره باعتراف بدستوري.

و بالعودة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يذكر ان هذه المؤسسة سبق و اتاح بتلوها و في افق إحداث الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع انواع التمييز، التي نص الدستور الجديد على إحداثها حيث سبق و قدم في ال 12 مارس 2012، دراسة مقارنة حول التجارب الدولية في مجال مأسسة مكافحة التمييز.

و جاء هذه الدراسة التي تم انجازها بشراكة مع هيئة الامم المتحدة للمراة واشرفت على إعدادها السيدتين رقية الناصري وامينة قريني، خبيرتين دوليتين في مجال حقوق الإنسان تحتلان المتوه العالمي للمراة الذي يحتفي به في الثامن من مارس من كل سنة، كما انها تندرج في إطار مساهمة المجلس في إثراء الحوار وتعميق النقاش حول تنزيل مقتضيات الدستور المرتبطة بحقوق الإنسان، بما في ذلك إحداث الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع انواع التمييز.

وبالاضافة إلى سياق الدراسة والإطار المفاهيمي والأسس المعيارية لمكافحة التمييز، تعرض الدراسة عدة تجارب دولية في مجال مأسسة مكافحة التمييز، وتتناول في هذا الإطار تجارب دول الاتحاد الاوروبي ودول امريكا اللاتينية، التي تتوفر على إطار قانوني يجرم التمييز ويتشابه مسارها التاريخي إلى حد ما، وتتطرق إلى أوجه التشابه والاختلاف بين هذه التجارب. هكذا عرضت الدراسة تجارب الهيئات والمؤسسات المعنية بمكافحة التمييز في كل من السويد وفنلندا وبلجيكا والنمسا وهنغاريا وفرنسا والبرتغال والمكسيك والاكوادور والاورغواي وبوليفيا وغواتيمالا، من حيث تعيين المهام والوظائف والتركيبة والتنظيم، لاستخلاص مميزاتها والاستفادة من ممارساتها الفضلى في إحداث الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع انواع التمييز، مع مراعاة السياق المغربي.

وخلصت الدراسة في النهاية إلى ان الدروس المستفادة من التجارب الدولية التي تناولتها تنفع في انجاز تفضيل وضع الهيئة وفقا "لمبادئ باريس" الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واوصت بضرورة ان تحظى بوضع مستقل على المستويين القانوني والتميري وان تستند على قاعدة معيارية/قانونية، وان تكون ذات اختصاص يركز على التمييز المباشر وغير المباشر على أساس الجنس، النوع الاجتماعي، وان تجمع ضمن مهامها، بين الحماية من التمييز والنهوض بالمساواة، مع تضمين الحماية شق شبه قضائي، وان تكون ذات تركيبة وميثاق تسيير تتمتع بالمصداقية، وان تفعل قواعد الحكامة الجيدة والقرب، وان تتوفر على موارد بشرية تتميز بالخبرة والكفاءة وعلى ميزانية معقولة وان تنفتح على شراكات إستراتيجية وناجعة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

جريدة يومية شاملة
www.almounataf.ma
المنعطف

# مشروع قانون هيئة المناصفة و مكافحة التمييز.. لتقزيم دور الهيئة و حد من صلاحياتها

أثارت مناقشة مشروع قانون هيئة المناصفة و مكافحة التمييز بلجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب رد فعل قوي لدى الحركة النسائية .

اعتبرت جمعيات نسائية أن مشروع القانون رقم المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز جعل من الهيئة مجرد مجلس استشاري، في تناف مع الدستور الذي ينص على هيئة ذات سلطة مستقلة يتحدد دورها في حماية الحقوق والحريات والنهوض بها.

و أشارت إلى أن الدستور حدد ثلاث هيئات أساسية تشمل هيئات الحكامة الجيدة، وهيئات النهوض بالتنمية المستدامة، وهيئات الحماية والنهوض بحقوق الإنسان، مدرجا هيئة المناصفة ضمن هذه الأخيرة، متسائلة عن سبب عرض المشروع أمام لجنة القطاعات الاجتماعية عوض لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان رغم أن الهيئة ذات طبيعة حقوقية.

وأضافت أن الصفة التي تتمتع بها الهيئة تجعل منها سلطة دستورية مستقلة، لها اختصاصات حمائية لمكافحة التمييز، وتتوفر فيها جميع آليات الاشتغال الذاتي ضمن هذه الاختصاصات، مسجلة أن المشروع " جاء مفتقرا

S/5186

# عتيقة المراني : الحكومة غيبت وضع ضمانات لاستقلالية الهيئة وتقوية أدوارها باعتبارها ذات ولاية خاصة

اعتبرت عتيقة المراني عضو الأمانة العامة لجبهة القوى الديمقراطية مشروع هيئة المناصفة و مكافحة التمييز الذي أعدته الحكومة بشكل انفرادي ، يأخذ بعين الاعتبار الحق الذي كفله الدستور للمرأة ، و أكدت في سياق مناقشة المشروع بمجلس النواب ، أن الحركة النسائية اليوم تعيب على الحكومة تغييب تحديد المفاهيم والتعريفات في مشروع قانون هيئة المناصفة، وعدم وضع ضمانات لاستقلالية الهيئة وتقوية ادوارها، باعتبارها ذات ولاية خاصة.

من جهة أخرى لم تكن الأستاذة عتيقة المراني متفائلة بالوضع الذي تعيشه المرأة في عهد حكومة بنكيران ،حيث اعلنت عن خيبة أمل كبيرة في كل المجالات المتعلقة بالمرأة ،و اعتبرت في حوارها الذي خصت به جريدة المنعطف ان الحكومة لا زالت متشبثة بالعقلية الذكورية ، معتبرة أن السياسة الحكومية جاءت معاكسة للطموحات المشروعة للنساء. و أشارت عتيقة المراني إلى نهج الحكومة للخطاب الرجعي الظلامي الذي تسعى إلى تكريسه في مجتمع ينشد التحرر والانطلاق في درب النماء والتقدم.

و أكدت أن الطريقة التي تعالج بها الحكومة قضايا المرأة لازالت ذكورية وتحيل على خيبة أمل في كل المجالات ، مضيفة بان هذا هو السبب الذي دفع بالمجتمع المدني إلى الانتفاض ،و أشارت إلى أن المرأة لن تقبل بالوعود دون تفعيل.

و ترى عتيقة المراني بان المدة التي تولت فيها الحكومة تدبير الشأن العام كانت كافية لتثبت قدرتها على رفع الحيف و تنزيل مضامين الدستور الحالي ، و مع مرور الوقت فقدت المرأة ثقتها في الحكومة.

و أكدت عتيقة المراني أن إعداد مشروع قانون هيئة المناصفة و المساواة بين الجنسين بطريقة انفرادية ببين العقلية الذكورية التي تمت بها المقاربة و اعتبرت بأن قضية المرأة ليست بالقضية البسيطة و إنما تحتاج لمشاورات و مقاربة تشاركية .

■■ الحكومة وبعد انتظار دام ثلاث سنوات صادقت على مشروع قانون هيئة المناصفة و مكافحة التمييز دون مقاربة تشاركية ويؤاخذ عليها اليوم خلال مناقشته في مجلس النواب عدم الأخذ بمذكرات و دراسات المجتمع المدني و المجلس الوطني لحقوق الإنسان ما تعليقكم ؟

■ في مشروع القانون "79-14 "تم تغييب تحديد المفاهيم والتعريفات في مشروع قانون هيئة المناصفة، وعدم وضع ضمانات لاستقلالية الهيئة وتقوية ادوارها، باعتبارها ذات ولاية خاصة.

و يعاب على الحكومة العقلية الذكورية التي تدير بها الحكومة قضايا المرأة ، فموضوع بحجم المناصفة و المساواة لن يكون الإعداد له بهذه الطريقة ، و المرأة طرف مهم في الموضوع و بالتالي هي من يعرف بحقها في مناصفة عادلة و ليس المناصفة التي تريدها حكومة بنكيران ، هذا الحق الذي ضمنها لها الدستور لا يجب أن يقزم و يعطى له حيزا صغيرا في رؤية المسؤولين ، هو أمر يقتضي إشراك المجتمع المدني و الأحزاب السياسية و الحركة النسائية بصفة عامة بمشاركة الرجال أيضا .

■■ ترى الحركة النسائية أن حكومة بن كيران خيبت آمال النساء ما رأيكم ؟

■ من جميع النواحي كانت لدينا امال كبيرة بتنزيل مضامين الدستور و كان المجتمع المدني ينتظر المزيد من المكتسبات إلا أن هناك خيبة أمل واضحة لدى الجميع .

و يبدو التعثر واضحا في استصدار العديد من القوانين (القانون الخاص بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، وغيرها..) وفي مراجعة المقتضيات التمييزية لتشريعات وقوانين أخرى (القانون الجنائي، قانون المسطرة الجنائية، مدونة الأسرة ، مدونة الشغل؛ قانون العمال المنزليين..). بحيث أصبح من الصعب القبول بهذا الواقع الذي نعيشه.

الحكومة و بعد هذه المدة من عمرها لم يتم تحقيق أية مكتسبات للمرأة، ولم يتم تطبيق عدد من القوانين الخاصة بها، وهو ما يدل على أن نساء المغرب لازلن بعيدات عن التمتع بما كفله لهن الدستور من حقوق، وما أقره من مبادئ للمساواة وتكافؤ الفرص.

فخلال السنوات الاخيرة، تم تقزيم المكتسبات التي حققتها المرأة .فكل النتائج الإيجابية التي حققتها الجمعيات النسائية خلال السنوات الماضية، اقبرت من قبل الحكومة الحالية .

و لأن الحكومة تنهج في كل مرة إقصاء المرأة و تمارس حيفها عليها ، فإن الحركة النسائية لن تتوانى عن الدفاع عن حقها و تعزيز مكتسباتها ، و أقول هنا "مزيد من النضال و المثابرة و نحن مستعدين لأخذ الوقت الكافي لاسترجاع ما ضاع من حقوق و رفع دعائم المناصفة و المساواة .

## مأسسة مكافحة التمييز لبنة أولى نحو إحداث هيئة المناصفة

■ بشرى عطوشي

يبدو بأن حكومة بنكيران تنهج الأسلوب ذاته في ما تعتبره مقاربة تشاركية في إعداد المشاريع و تنزيلها ، حيث اتضح و بعد مرور أربع سنوات من ولايتها أنها لا تنهج إلا مقاربتها الانفرادية في كل المشاريع و القوانين المنزلة .

و قد عابت الحركة النسائية مؤخرا على الحكومة عدم اعتمادها في إعداد مشروع هيئة المناصفة و مكافحة التمييز على المذكرات و الدراسات التي أعدتها مؤسسات و جمعيات نسائية و حقوقية في هذا الشأن .

وتساءلت الهيئات المنضوية في التحالفات والشبكات والجمعيات النسائية والحقوقية والأمازيغية والتنموية الديمقراطية ما "إذا كانت هناك نية صادقة في تغييب بعض المجالس الدستورية في تأليف هيئة المناصفة ، مؤكدة أن مذكرات المجتمع المدني لم تأخذ بعين الاعتبار في هذا المشروع، الذي يخترل الهيئة في 20 نصا بدل 46، التي اقترحتها جمعيات المجتمع المدني.

وذكرت هذه الهيئات الحقوقية والتنموية أنها تتابع النقاش الدائر حول مشروع هذا القانون، من منطلق استمرارها في الانخراط الجدي في دينامية إحداث هذه الهيئة. منذ إصدار دستور 2011، إلا أنها استنكرت، بعد اطلاعها على المسودة الأولى والمشروع الحالي ومتابعاتها لمختلف مراحله، "هيمنة الوزارة الوصية ومحاولاتها التأثير على النقاشات وتوجيهها في اتجاه الإبقاء على مشروع القانون، دون تجاوب مع مطالب الحركة النسائية الديمقراطية، باعتبارها جزءا من مجتمع مدني

جريدة يومية شاملة
www.almounataf.ma
المنعطف

# العسولي : رئيس الحكومة استحوذ على تعيين غالبية أعضاء لجنة الهيئة التي اشتغلت على مشروع قانونها

ترى فوزية العسولي رئيسة الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة أن رئيس الحكومة استحوذ على تعيين غالبية أعضاء لجنة الهيئة التي اشتغلت على مشروع القانون الذي قدم للبرلمان، مما جعله ضعيفا وبعيدا عن روح ومنطوق الدستور المغربي، والمواثيق الدولية.

واضافت العسولي أن مشروع القانون لم يأخذ بعين الاعتبار على وجه الإطلاق الاقتراحات الواردة في مذكرات الحركة النسائية مما يعكس الطابع الشكلي للتعامل مع المجتمع المدني وهو الشيء الذي أفرغه من حيث تصوره وهندسته وبنائه ومقتضياته من شروط القانون المؤسس لهيئة دستورية.

و أكدت رئيسة الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، فوزية العسولي أن مشروع هيئة الإنصاف، بدل أن يناهض التمييز وينصف النساء، جرد هيئة المناصفة من مهامها الدستورية، المتمثلة في مكافحة جميع أنواع التمييز

و أشارت إلى أن مشروع القانون الذي اقترحته الحكومة، لم يعط تعريفا لـ " التمييز "، بالرغم من أن المغرب صادق على الاتفاقيات الدولية التي تحدد هذا المفهوم ، مؤكدة أن هناك نوعان من التمييز: التمييز المباشر المتمثل في التنقيص من حق المرأة، بسبب النظرة الدونية له، مختزلا إياها في الجسد، والتمييز غير المباشر الذي نلاحظه من خلال بعض السياسات التي تنطوي عليه؛ مثل التمثيلية النسائية في بعض مراكز القرار، والتي يتم فيها إقصاء المرأة من بعض المناصب، بدعوى أنها ليست كفؤة.

## في مشروع قانون هيئة المناصفة و مكافحة التمييز

# اليزمي يسجل تأثير أولوية رئيس الحكومة في خطاطة التعيين سلبيا على استقلالية الهيئة

سجل المجلس الوطني لحقوق الانسان في رأيه الاستشاري بشأن مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة التمييز توفر رئيس الحكومة على سلطة واسعة للتعيين على حساب السلط الدستورية الأخرى "الملك والبرلمان "، معتبرا أن ذلك يبتعد عن منطق توازن السلط المكرس في الفصل الأول من دستور المملكة.

و اعتبر المجلس أن أولوية رئيس الحكومة في خطاطة التعيين 55في المائة من التعيينات، تتضمن مخاطر التأثير السلبي على استقلالية الهيئة بوصفها مؤسسة دستورية، بالنظر إلى كون الحكومة تتوفر على الإدارة الموضوعية تحت تصرفها، كما تمارس الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية.

و اقترح المجلس تاليفا بديلا للهيئة، باعتبارها متخصصة في حماية حقوق الإنسان ومكافحة التمييز، يتمثل في أن تتالف، علاوة على رئيسها وأمينها العام، اللذين يعينان بظهير، من سبعة خبراء يختارون من بين الشخصيات المشهود لها بالخبرة العالية والعطاء المتميز، وطنيا ودوليا، مجالات المساواة والمناصفة ومكافحة التمييز، خاصة التمييز المبني على أساس الجنس، شريطة التوفر على عدد من سنوات الخبرة.

كما دعا إلى إعادة صياغة المادة 4من مشروع القانون في اتجاه التنصيص على تعيين خبيرين من طرف الملك، وخبيرين من طرف رئيس الحكومة، وخبير من طرف رئيس مجلس النواب، وخبير من طرف رئيس مجلس المستشارين، وخبير من طرف المجلس الوطني للسلطة القضائية، وحسب المجلس فإن تعيين الرئيس والأمين وعدد من أعضاء الهيئة من طرف الملك، يشكل ضمانة أساسية ليس فقط لاستقلال الهيئة، وإنما لكل المؤسسات المنصوص عليها في الفصول 161و 170من الدستور.

و جاء رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بناء على طلب إبداء الرأي الموجه من طرف رئيس مجلس النواب بتاريخ 23نونبر 2015، يتجه إلى تقوية نظام حالات التنافي، حيث يعتبر عضوية الهيئة متنافية مع العضوية في الحكومة أو مجلس النواب أو مجلس المستشارين أو المجلس الأعلى للسلطة القضائية أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أو المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية أو مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، كما تتنافى العضوية مع مزاولة مهنة المحاماة، ومزاولة مهام غير تمثيلية تؤدي اجرة عنها دولة أجنبية أو منظمة دولية أو منظمة دولية غير حكومية.

من خلال الرأي الاستشاري توجه المجلس إلى إضفاء الصفة شبه القضائية على الهيئة للترافع وتنتصب طرفا مدنيا، حيث يوصي المجلس بان تخول للهيئة ممارسة الصلاحيات التالية: إمكانية تنصيبها طرفا مدنيا، في حالة إقامة الدعوى العمومية من قبل النيابة العامة أو الطرف المدني بشأن حالات التمييز المدرجة في مجال اختصاصها، تبليغ السلطات القضائية أو المهنية المختصة معلومات حول الشكايات التي تتولى النظر فيها قصد إجراء المتعين بصدد حالات التمييز التي تمت معاينتها.

Conseil national des droits de l'Homme

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المنعطف 2
12 يناير 2016 ■ العدد: 5196

# الحركات النسائية والحقوقية تنتقد جعل هيئة المناصفة مجرد مجلس استشاري في تناف مع الدستور

■ أمال المنصوري

نبهت الجمعيات النسائية والحقوقية، إلى أن جدولة إخراج القانون المحدث للهيئة جاءت متأخرة رغم ما يشكله هذا القانون من أهمية إستراتيجية للمجتمع المغربي المتطلع لمأسسة المساواة بين الجنسين. كما عبرت الجمعيات، عن قلقها بشأن إفراغ مشروع هيئة المناصفة من صلاحيات المؤسسات الوطنية المتضمنة ضمن مبادئ باريس.

واعتبرت الجمعيات النسائية، أن مشروع القانون رقم 79-14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز جعل من الهيئة مجرد مجلس استشاري، في تناف مع الدستور الذي ينص على هيئة ذات سلطة مستقلة يتحدد دورها في حماية الحقوق والحريات والنهوض بها.

وابرزت هذه الجمعيات، في قراءة نقدية لها لنص المشروع، والتي قدمتها ضمن ندوة صحفية نظمتها يوم الجمعة بالدار البيضاء ، تحت شعار "من أجل هيئة مستقلة للمناصفة طبقا للفصل 19 و 164 من الدستور تحترم قواعد الحماية ومكافحة التمييز"، ان دستور 2011 حدد ثلاث هيئات أساسية تشمل هيئات الحكامة الجيدة، وهيئات النهوض بالتنمية المستدامة، وهيئات الحماية والنهوض بحقوق الإنسان، مدرجا هيئة المناصفة ضمن هذه الأخيرة، متسائلة عن سبب عرض المشروع أمام لجنة القطاعات الاجتماعية عوض لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان رغم إن الهيئة ذات طبيعة حقوقية.

واضافت، فوزية عسولي رئيسة فدرالية الرابطة لحقوق المراة، أن الصفة التي تتمتع بها الهيئة تجعل منها سلطة دستورية مستقلة، لها اختصاصات حمائية لمكافحة التمييز، وتتوفر فيها جميع آليات الاشتغال الذاتي ضمن هذه الاختصاصات، مسجلة أن المشروع " جاء مفتقرا للتعاريف المرجعية التي يمكن من خلالها تحديد مجال اشتغال الهيئة، مع عدم التنصيص على صلاحية اضطلاعها بدور السهر على احترام الحقوق والحريات ومكافحة التمييز ضد النساء".

واجملت عسولي، الصلاحيات التي ترى ضرورة تخويلها للهيئة في الصلاحيات شبه القضائية (تلقي الشكايات، الوساطة في حل النزاعات، اقتراح جزاءات غير سالبة للحرية، إحالة الملفات المعروضة عليها على القضاء)، إضافة إلى الصلاحيات الرقابية والصلاحيات المتعلقة بالتشريعات والسياسات الحكومية في مجال المساواة وعدم التمييز، علاوة على صلاحيات تربوية وإعلامية وتحسيسية.

وبعد أن استعرضت هذه الجمعيات مجموعة من الملاحظات بخصوص توليفة الهيئة وتعيين أعضائها، اكدت أن التركيبة المقترحة في مشروع الحكومة يحول الهيئة إلى مجلس استشاري فقط بتركيبة تعتمد على تمثيلية وازنة للمؤسسات، عوض سلطة مستقلة تضم خبراء وفاعلين في المجال، فضلا عن انحسار امتدادها الجغرافي بعدم إدراج آليات جهوية أو محلية تضمن حضور ممثلين عن الهيئة على هذا المستوى.

واضافت الحركات النسائية، " ان مشروع المناصفة،جاء دون انتظارات الجمعيات والمؤسسات الوطنية وكل المدافعين عن آليات وطنية مستقلة وقوية، وتمت المصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي بتاريخ 19 مارس 2015 مع تشكيل لجنة وزارية عينت للبث فيه، رغم الملاحظات التي قدمتها الجمعيات، مما دفع للتساؤل حول عمل اللجنة العلمية واقتراحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومذكرات الجمعيات النسائية.

Conseil national des droits de l'Homme

# الجمعيات النسائية تسجل تنافي مضامين مشروع هيئة المناصفة مع المقتضيات الدستورية

٢٠٢/١٠٢٠٥٤

متابعة حليمة المزروعي - أنظر الصفحة 02

رسالة الأمة

# الجمعيات النسائية تسجل تنافي مضامين مشروع هيئة المناصفة مع المقتضيات الدستورية

12/11/2014

حليمة المدكوري

■ أكدت الجمعيات النسائية ، في قراءة نقدية لها لنص مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ، أن دستور 2011 حدد ثلاث هيئات أساسية تشمل هيئات الحكامة الجيدة، وهيئات النهوض بالتنمية المستدامة، وهيئات الحماية والنهوض بحقوق الإنسان، مدرجا هيئة المناصفة ضمن هذه الأخيرة، متسائلة عن سبب عرض المشروع أمام لجنة القطاعات الاجتماعية عوض لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان رغم أن الهيئة ذات طبيعة حقوقية.

وأضافت الجمعيات النسائية، أن المشروع جعل من الهيئة مجرد مجلس استشاري، في تناف مع الدستور الذي ينص على هيئة ذات سلطة مستقلة يتحدد دورها في حماية الحقوق والحريات والنهوض بها وذلك في ندوة صحافية نظمتها يوم الجمعة بالدار البيضاء كل من فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، واتحاد العمل النسائي، والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، وجمعية جسور، والتحالف المدني لتفعيل الفصل 19، بحضور مجموعة من الفعاليات المدنية والحقوقية، مسجلة أن المشروع جاء مفتقرا للتعاريف المرجعية التي يمكن من خلالها تحديد مجال اشتغال الهيئة، مع عدم التنصيص على صلاحية اضطلاعها بدور السهر على احترام الحقوق والحريات ومكافحة التمييز ضد النساء.

وأكدت أن التركيبة المقترحة في مشروع الحكومة يحول الهيئة إلى مجلس استشاري فقط بتركيبة تعتمد على تمثيلية للمؤسسات، عوض هيئة مستقلة تضم خبراء وفاعلين في المجال، فضلا عن انحسار امتدادها الجغرافي بعدم إدراج آليات جهوية أو محلية تضمن حضور ممثلين عن الهيئة على هذا المستوى، كما أجملت الصلاحيات التي ترى ضرورة تخويلها للهيئة في الصلاحيات شبه القضائية، إضافة إلى الصلاحيات الرقابية والصلاحيات المتعلقة بالتشريعات والسياسات الحكومية في مجال المساواة وعدم التمييز، علاوة على صلاحيات تربوية وإعلامية وتحسيسية. وأوضحت ممثلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن مقترحات المجلس تتوخى الإجابة عن جملة من التحديات، التي تهم الطبيعة الدستورية للهيئة بوصفها من هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وملاءمة اختصاصاتها مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المسماة مبادئ باريس.